



التاريخ: 2018/04/11

شكوى أمام المحكمة الجنائية حول استخدام القوة المميتة من قبل قوات الإحتلال
الإسرائيلي في مواجهة المتظاهرين السلميين

الشكوى حددت في فترة اختصاص المحكمة منذ حزيران 2014 مقتل 2721
فلسطينيا منهم نساء وأطفال وصحفيين وذوي احتياجات خاصة

الشكوى حددت في نفس الفترة جرح أكثر من 39 ألف فلسطينيا

الشكوى حددت مقتل 66 فلسطينيا منذ اعلان ترامب القدس عاصمة لإسرائيل

عدم فتح تحقيق رسمي في الشكاوى المرفوعة أمام المحكمة يشجع قادة الإحتلال
على ارتكاب مزيد من الجرائم

تقدمت المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا بشكوى إلى مكتب النائب العام بموجب المادة
1/1.5 من نظام روما الأساسي المنشىء للمحكمة الجنائية الدولية حول النقل المنعقد واستخدام القوة
المميتة في مواجهة المتظاهرين السلميين في قطاع غزة والنصفه الغربية بما فيها القدس الشرقية.

ويبينت المنظمة وفق تقارير دولية وتوثيق ميداني أن قوات الإحتلال منذ الثالث عشر من حزيران
2014 وهو التاريخ الذي قبئت فيه دولة فلسطين اختصاص المحكمة الجنائية الدولية وحتى انسداد



من أبريل 2018 قتلت على الأقل 2721 متدياً وجرححت حوالي 39423 متدياً من هؤلاء الضحايا نساء وأطفال .

وأشهرت المنظمة أنه منذ إعلان ترامب بتاريخ 2018/12/06 أن القدس عاصمة لإسرائيل انفجرت مظاهرات سنية في الأراضي المحتلة استخدمت قوات الاحتلال في مواجهتها القوة الممثلة بقتل 66 وجرححت أممات منهم 32 فلسطينياً قتلوا منذ 2018/03/30 وحتى 2018/04/06 خلال مظاهرات أقامها الفلسطينيون على الحدود مع قطاع غزة فيما يعرف بمسيرة العودة الكبرى.

وأوضحت المنظمة في الشكوى أنه مع كل مجزرة يرتكبها جنود الاحتلال تتبري الآلة الإعلامية الإسرائيلية لتبرير عمليات القتل بحجج سخيفة فهي تبرر قتل الأطفال بحجج سخافة تطعن وتبرر قتل المتظاهرين على الحدود مع قطاع غزة أنهم تابعون لتنظيمات مسلحة في حين أن الحقائق على الأرض تثبت أنه لم تتعلق رصاصاً واحدة من الجانب الفلسطيني ولم تقع أي خسائر بشرية في صفوف جنود الاحتلال المتمركزين على الحدود .

وأكدت المنظمة أن مسيرة العودة الكبرى التي انطلقت فعالياتها في الثلاثين من آذار في ذكرى يوم الأرض وتمت فعاليات حتى الخامس عشر من أيار في ذكرى النكبة هي مسيرة سلمية يؤكد من خلالها الفلسطينيون على حقوقهم الثابتة في العودة وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس.

وبينت المنظمة أن قوات الاحتلال تستخدم الرصاص المحرم دولياً وفذائف اندبابات في مواجهة متظاهرين عزل ولم يسلم الصحفيون من رصاص القناصة أو حتى ذوي الاحتياجات الخاصة والأطفال والنساء .



كما أكدت المنظمة في الشكوى أن الإدعاء باستخدام المدنيين دروع بشرية أيا كان مصدره فهو يهدف إلى التغطية على جرائم الإحتلال، فلا يوجد معركة عسكرية بين طرفين في الأساس ليتم الإدعاء أن جهة عسكرية تتخذ من الفلسطينيين دروعاً بشرية، واقع الحال أن القانون الدولي كفل حق انظاھر ضد القمع، وانظاھر هذا ینجلی في أكمل صورہ في مواجهة الإحتلال الإسرائيلي من خلال عشرات الآلاف الذين نظاھروا لتذكیر و التأكيد على حقوقهم التي كفلها القانون الدولي.

وأشارت المنظمة أنه على الرغم من استنكار المجزرة التي حدثت في الأسبوع الأول في كل المحافل الدولية والمطالبة بعدم استخدام القوة المميّنة واستنكار تصريحات رئيس الوزراء الإسرائيلي التي مدحت سلوك قوات الإحتلال إلا أن القيادة في المستويين العسكري والسياسي الإسرائيلي لم يصدروا تعليمات صريحة بعدم استخدام الرصاص الحي، حيث قامت قوات الإحتلال باستخدام القوة المميّنة مرة أخرى بتاريخ 2018/04/06 حيث قتل عشرة على الأقل وجرح الستة، وبعد المجزرة الأخيرة أصر كل من رئيس الوزراء ووزير الدفاع على موقفنا بإعطاء الضوء الأخضر للجنود باستخدام القوة المميّنة.

وتددت المنظمة على أن سلوك قادة و قوات الإحتلال ينطوي على ارتكاب جريمة ضد الإنسانية / جريمة حرب وفق المواد السابعة والثامنة من اتفاقية روما المنشئة للمحكمة الجنائية الدولية كما نطبق عليها معايير الجسامة نظراً لأن سياسة القتل المنهجی تستخدمها الإحتلال في كل المواجهات مع الفلسطينيين والشاهد عدد القتلى الموثق على الأقل في الفترة الزمنية لانتهاك اختصاص المحكمة في الأرضی الفلسطينية ونظراً لتأهات التي راحت ضحية استخدام القوة المميّنة منذ إعلان تراب القدس عاصمة لإسرائيل، وكذلك نوع الرصاص المحرم والقذائف التي استخدمت ومخاتفة جنود وقادة الجيش بشكل واضح، اتفاقيات جنيف الرابعة 1949 وقواعد لاهاي لعام 1907.



وأوضحت المنظمة في الشكوى أنه منذ قبول فلسطين لأختصاص المحكمة تلقى مكتب المدعي العام العديد من الشكوى حول جرائم مختلفة ارتكبتها قوات الاحتلال في الأراضي الفلسطينية المحتلة إلا أنه حتى اللحظة لم يفتح مكتب النائب العام أي تحقيق رسمي في أي قضية من القضايا التي عرضت عليه مما جعل الحكومة الإسرائيلية ومن يرتكب جرائم من فادحة الاحتلال في مأمن من أي عقاب وشجعهم على ارتكاب مزيد من الجرائم.

وأكدت المنظمة في الشكوى على أن عدم فتح تحقيق رسمي وعاجل في الجرائم التي ترتكبتها الحكومة الإسرائيلية وقوات الاحتلال في الأراضي المحتلة أعطى ويعطي رسالة خاطئة شجعت جنود وضباط الجيش الإسرائيلي على السعي فدا في ارتكاب مزيد من الجرائم، يخشى أن تتصاعد عمليات القتل في الأيام المقبلة في ظل التصريحات التي تؤكد أن قادة المؤسسة العسكرية والسياسية مصرون على الاستمرار في استخدام القوة التمييزية.

المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا